Nazaha نزاهـــة

ثقافة مكافحة الفساد

ثقافة مكافحة الفساد


Nazaha
نزاهـــة



حضرة صاحب السمو

الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح

أمير دولة الكويت

حفظه الله ورعاه



سمو

الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح

ولي عهد دولة الكويت

حفظه الله



سمو

الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح

رئيس مجلس الوزراء

حفظه الله

كلمة معالي رئيس الهيئة



لاتزال ثقافة مكافحة الفساد تمثل بمفاهيمها المختلفة فكرا مستحدثا على المجتمعات العالمية وتحتاج لمزيد من الإيضاح والتوعية والتثقيف والفهم والإدراك بهدف تحصين هذه المجتمعات من مخاطر الفساد وزيادة سبل الوقاية منه والحد من مخاطره والحماية من آثاره المدمرة.

ويهمني في مستهل هذا التقديم أن أوكد على مدى الخطورة التي يمثلها الفساد بكافة صوره وأشكاله على شتى مظاهر الحياة ، فالفساد يقوض خطط التنمية الاقتصادية ويهدم دعائمها ، كما يخل بحالة الوئام المجتمعي، ويعد الفساد كذلك مسبباً رئيسياً لاضطراب وزعزعة الحياة السياسية. وهو ما يدعونا أن نتكاتف جميعا مسئولين ومواطنين وجهات وأفراد ليعمل الجميع على مكافحة كافة صوره، لكي ندرء مفاسده ونجفف منابعه ، متذرعين في ذلك بتعاليم ديننا الحنيف ، وما جُبل عليه مجتمعنا من السعي الدائم نحو الخير والإصلاح وكذلك ما تضمنته التشريعات الكويتية من قوانين وتدابير تحول دون وقوع الفساد وتحارب آثاره المدمرة.

ويمثل هذا الإصدار أحد الجهود التثقيفية والتوعوية التي تسعى (نزاهة) من خلالها لتبسيط مفاهيم مكافحة الفساد وتعزيز مبادئ وقيم النزاهة والشفافية لدى أفراد المجتمع كجزء من رسالتها في مكافحة الفساد والوقاية منه. ولعل أهداف الهيئة قد تتجاوز الجيل الحالي باستهداف الأجيال القادمة من خلال تحصين البيئة الداخلية بالشكل الملائم لتهيئة ظروف أفضل ومستقبل واعد لأبناء الوطن متسلحين فيه بثقافة مكافحة الفساد ليكونوا أكثر وعياً وإدراكاً بخطورته وآثاره المدمرة، وختاماً أدعوا المولى العلي القدير أن يعيننا جميعاً على بلوغ أهدافنا في كبح جماح آفة الفساد ودرء مخاطرها المدمرة، من أجل الوصول إلى بلد آمن من شرور الفساد والمفسدين.

المستشار / عبد الرحمن نمش النمش
رئيس الهيئة العامة لمكافحة الفساد

الفهرس

تمهيد	15
الفصل الأول: الفساد.. مظاهر وآثار	17
مفهوم الفساد	17
مظاهر الفساد (الإداري-المالي)	17
جرائم الفساد	18
أسباب انتشار الفساد	21
آثـــارالفساد	22
الفساد من منظور الشريعة الإسلامية	24
مؤشرات قياس الفساد	25
الفصل الثاني: التدابير الوقائية لمكافحة الفساد	27
انفاذ القانون	27
تعزيز النزاهة والشفافية	27
التعاون مع المؤسسات الحكومية	28
تشجيع دور منظمات المجتمع المدني	29
توعية وتثقيف المجتمع	30
النتائج المترتبة على مكافحة الفساد	33
الفصل الثالث: الجهود الدولية والمحلية في مكافحة الفساد	35
الجهود الدولية (الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد)	35
الجهود المحلية (الهيئة العامة لمكافحة الفساد - نزاهة)	37
الخاتمة	43
المراجـــع	47

تمهيد

يعتبر الفساد أحد الظواهر القديمة منذ نشأة البشرية وتطورت بمراحل متعددة وأصبحت ظاهرة نتيجة للتغيرات المتسارعة في البيئتين المحلية والدولية، بالإضافة إلى ثورة المعلومات والاتصالات والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وقد ارتبطت ظاهرة الفساد بعدة عوامل ساهمت في تعزيزها وسهولة انتشارها والتي منها غياب الشفافية والمسائلة وضعف الأجهزة الرقابية وعدم خضوع السلطات الإدارية لضوابط سلوكية وقانونية تحد من التجاوزات إضافة إلى مخالفة القانون واستغلال النفوذ وقلة الوعي لدى الفرد والمجتمع بمخاطرها وآثارها، ونتيجة لتلك العوامل المرتبطة بظاهرة الفساد، تعرض العالم لسلسلة من الأزمات المالية والاقتصادية خلال عقود تأثرت منها العديد من الدول المتقدمة والنامية مما أثر على حالة المجتمع والفرد فيها.

وعلى إثر ذلك أصبح موضوع مكافحة الفساد يحظى باهتمام كبير خلال العقدين الماضيين على جميع المستويات المحلية والدولية، وتوجت تلك الجهود عبر إصدار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي تنسق الجهود الدولية لمكافحة الفساد وتعزيز النظم الوطنية، ولا تزال تلك الجهود مستمرة في إطار التعاون الدولي.

وقد ارتبطت كلمة الفساد في أذهان الناس بمفاهيم سلبية إجمالاً ولذلك يحقق الارتباط اللغوي في تفسير المعاني دلالة واضحة على هذا الارتباط، فيقال فسد الشيء ضد (صلح) وهي دلالة على البطلان والاضمحلال، ولحداثة ثقافة مكافحة الفساد كمنظومة دولية ووطنية تظافرت فيها الجهود للحد من مخاطر الفساد، أصبحت الحاجة ضرورية للتوسع في شرح مفاهيم الفساد وسبل مكافحته والتوعية بمخاطره وسبل الوقاية منه.

ويمثل هذا الإصدار مبادرة من الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة) بدولة الكويت في إطار جهودها الوقائية للتوعية بمخاطر الفساد وسعيا لتبسيط مفاهيم وثقافة مكافحة الفساد وتعزيز لقيم النزاهة والشفافية في المجتمع.

الفصل الأول
{ الفساد.. ومظاهره وآثاره }

مفهوم الفساد

يعتبر الفساد أحد الظواهر السلبية العابرة للحدود تحدث في كل الدول بغض النظر عن مستوياتها الاقتصادية والاجتماعية، وقد يحدث بين قطاعات الدولة لتحقيق مصالح معينة، أو ضمن القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية ، فهو ليس محصوراً لجهة دون الأخرى، بمعنى آخر يتواجد الفساد في أي تنظيم يكون فيه للشخص سلطة إصدار القرار أو قوة احتكار على سلعة أو خدمة.

لا يوجد اجماع بين الباحثين على تعريف شامل يطال أبعاد الفساد كافة، وإن كان التعريف الأكثر رواجا هو الذي يدور حول استغلال أو سوء استعمال الوظيفة العامة من أجل المصلحة الخاصة. إلا أن لمثل هذا التعريف فائدة محدودة في محاربة هذه الظاهرة بأوجهها المتعددة. لذلك تجنب أعضاء الأسرة الدولية وهم بصدد صياغة أهم المواثيق الدولية بشأن الفساد تبني تعريف موحد له معتبرين أن مثل هذا التعريف غير ممكن وغير ضروري، لذلك تركت اتفاقية الأمم المتحدة الحرية للدول الأعضاء في امكانية أن تضع كل دولة التعريف الملائم لحجم الفساد وأبعاده من منظور رؤيتها الفردية.

مظاهر الفساد (الإداري - المالي)

الفساد الإداري هو الانحراف الإداري الذي يصدر من الموظف عبر استغلاله لموقعه وصلاحياته للحصول على مكاسب ومنافع بطرق غير مشروعه، وأما الفساد المالي فهو الانحراف عبر مخالفة الأحكام والقوانين وضوابط الرقابة المالية في الدولة.

وتتنوع نماذج وصور هذه الانحرافات لتشتمل على الرشوة واستغلال النفوذ والمحسوبية والغش والتزوير والكسب غير المشروع وغيرها من الجرائم التي صنفت ضمن التشريعات القانونية باعتبارها جرائم فساد

يتميز مجتمع الدولة المعاصرة بالتنظيم الإداري المحكم بشكل تتوزع فيه الاختصاصات بين ما هو مركزي أو لا مركزي أو كليهما. وتقوم على إثر ذلك الإدارة بالدولة بتسيير المرافق العامة وتنشيطها وفق سياسات تخدم التوجهات العامة للدولة غير أنّ هذا التنظيم للإدارة قد لا يمنع من تورط إحداها في ممارسات فساد بسعي منهم أو من المتعاملين معهم وكان هذا سببا لتدخل القانون الرادع لهذه السلوكيات.

جرائم الاعتداء على الأموال العامة:

هي الجرائم التي يرتكبها الموظف أو المستخدم العام وتؤدي إلى الإضرار بالأموال أو الممتلكات العامة المملوكة للدولة وهيئاتها ومؤسساتها والشركات التي تساهم فيها بنسبة لا تقل عن ٢٥ ٪ من رأس مالها، أو يكون الغرض من ارتكاب هذه الأفعال هو الإضرار بأوضاع البلاد المالية أو التجارية أو الاقتصادية، ومن صور هذه الجرائم:

- الاختلاس.
- إفشاء معلومات سرية.
- التسبب بأضرار جسيمة بأموال الدولة.
- الاحتفاظ بوثائق تتعلق بإحدى جرائم الاعتداء على الأموال العامة.
- عدم الإبلاغ عن جريمة من جرائم الاعتداء على المال العام.
- تقديم بيانات كاذبة.
- الجرائم المتعلقة بالمناقصات العامة والمزايدات والممارسات.

1 - جريمة الرشوة:

هي الأفعال التي يطلب من خلالها الموظف العام لنفسه أو لغيره أو يقبل وعداً أو هدية أو عطية لأداء عمل أو الامتناع عن عمل من أعمال وظيفته إخلالاً منه بواجبات وظيفته.

2 - جرائم استغلال النفوذ:

هي الأفعال التي يطلب من خلالها الموظف العام لنفسه أو لغيره وعداً أو عطية لاستعمال نفوذ حقيقي أو مزعوم من أجل الحصول أو محاولة الحصول من أية سلطة عامة على أعمال أو أوامر أو أحكام أو قرارات أو نياشين أو التزام أو ترخيص أو اتفاق توريد أو مقاولة أو على وظيفة أو خدمة أو أية فائدة أخرى من أي نوع.

3 - جرائم غسل الأموال:

هي قيام الشخص عمداً بتحويل أو نقل أو استبدال أو اكتساب أو إخفاء مكان أو حيازة أموال غير مشروعة (متحصلة من جريمة) رغم علمه بذلك، بغرض إخفاء أو تمويه المصدر غير المشروع لتلك الأموال.

4 - جريمة التزوير:

هي كل تغيير للحقيقة في محرر رسمي بقصد استعماله على نحو يوهم بأنه مطابق للحقيقة، كما يعد تزويراً تقليد أو تزوير خاتم الدولة أو خاتم إحدى المصالح الحكومية أو خاتم أحد الموظفين العامين أو الطوابع الحكومية أو قيام شخص ما بإملاء بيانات كاذبة على موظف عام حسن النية موهماً إياه بأنها بيانات صحيحة.

5 - جريمة التزييف:

هي القيام بتقليد أوراق النقد أو المسكوكات أو تزويرها بإدخال تغييراً عليها أيا كان هذا التغيير وذلك بقصد استعمال الورقة أو المسكوكة المقلدة أو المزورة في التداول.

6 - جرائم إعاقة سير العدالة:

هي مجموعة من الجرائم التي من شأن ارتكابها التأثير سلباً على القضاء أو العدالة، والتي تشتمل عامة على:

- جريمة شهادة الزور.
- جريمة الإكراه على الشهادة.

- جريمة الامتناع عن تقديم المساعدات اللازمة للقضاء.
- جريمة الامتناع عن التبليغ عن الجرائم والامتناع عن منع وقوعها.
- جريمة تقديم بلاغ كاذب.
- جريمة التأثير في الجهات القضائية والإساءة إلى سمعتها.
- جريمة فض الأختام الرسمية القضائية أو الإدارية.

7 - جرائم الكسب غير المشروع:

كل زيادة في الثروة أو انتقاص في الالتزامات تطرأ بسبب تولي الوظيفة أو قيام الصفة على الخاضع لهذا القانون أو أولاده القصر أو من يكون ولياً أو وصياً أو قيماً عليه متى كانت لا تتناسب مع مواردهم وغير مبررة.

8 - جرائم التهريب الجمركي:

هي إدخال أو محاولة إدخال البضائع إلى البلاد أو إخراجها أو محاولة إخراجها بصورة مخالفة للتشريعات المعمول بها دون أداء الرسوم الجمركية كلياً أو جزئياً.

10 - جرائم التهرب الضريبي:

هي محاولة الشركات التخلص من الأعباء الضريبية وعدم أدائها عن طريق وسائل احتيالية باستغلال ثغرات النصوص القانونية.

11 - جرائم إعاقة عمل الهيئة العامة لمكافحة الفساد:

هي الأفعال التي يكون من شأن ارتكابها إعاقة عمل الهيئة أو الضغط عليها لعرقلة أدائها لواجباتها أو التدخل في اختصاصاتها بقصد التأثير عليها وذلك بالامتناع دون مبرر قانوني عن تزويد الهيئة بأية سجلات أو وثائق أو مستندات أو معلومات قد تكون مفيدة في الكشف عن أفعال الفساد.

12 - الجرائم المنصوص عليها في قانون حماية المنافسة:

هي الأفعال التي تؤدي إلى تقييد المنافسة الحرة أو منعها أو الإضرار بها.

13 - جرائم الكشف عن العمولات في العقود التي تبرمها الدولة:

هي الأفعال التي يقدم عليها كل من المتعاقد والوسيط في العقود التي تكون الدولة أو أحد مؤسساتها طرفاً فيها وذلك بتقديم بيان غير مطابق أو مخالف للواقع أو بعدم تقديم الإقرار عن العمولات التي سيقدمها المتعاقد أو يتقاضاها الوسيط والتي تزيد عن ١٠٠ ألف دينار كويتي.

14 - أية أفعال أخرى ينص عليها قانون آخر باعتبارها جرائم فساد:

هي الأفعال التي يحددها تشريع لاحق وينص صراحة على اعتبارها جريمة من جرائم الفساد.

أسباب انتشار الفساد

تعد ظاهرة الفساد ظاهرة مركبة تختلط فيها الابعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية وتعد ظاهرة الفساد مركبة تختلط فيها الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، ويعتبر الفساد من أكبر التحديات التي تواجه عالمنا الحديث ، فهو يقوّض الحكم الصالح، ويشوّه السياسة العامة، ويدفع إلى إساءة توزيع الموارد، ويضر بالقطاع الخاص وتنميته، ويلحق أكبر الضرر بالفقراء.

لذلك فإن من الأسباب المهمة التي تساهم في انتشاره هي ضعف الوازع الديني والأخلاقي تراجع العدالة في التوزيع وضعف ثقة أفراد المجتمع تجاه المؤسسات الوطنية وضعف الثقافة القانونية، باعتبارها انعكاس للنضج الاجتماعي والسياسي للمجتمع ويكون ذلك في الدول التي بلغت مرحلة متقدمة من تنمية القيم والمؤسسات الديمقراطية.

إن العلم المبسط بمبادئ القوانين بما يحتويه من قيم وأهداف هو انعكاس لرقي المجتمع وتطوره، وفي المقابل فان الجهل بأهمية القانون وغياب ثقافته في غالب المجتمعات تعتبر من الموانع التي تحد من تطورها، كما إن تعزيز الانتماء الوطني يمثل أحد الجوانب الأساسية لها. هذا بالإضافة إلى عدم إنفاذ القانون في كثير من الأحيان وتورط فئات في هذه الجرائم تساعد في اتساع الهوة بين تطبيق القانون للحد من الفساد وبين معاقبة المجرمين المدانين بها مع ما تمثله سبل الحماية الغير قانونية التي يتحصن بها المفسدون، كما يعد الخلل الإداري في الأنظمة المؤسسية أحد المعوقات ومسببات انتشار الفساد ، فانعدام وجود أدبيات للسلوك الوظيفي في المؤسسات الخدمية إضافة إلى ضعف التطوير في هياكل المؤسسات الحكومية وتحديث أساليب العمل فيها ، وانعدام الشفافية والنزاهة في المعاملات الحكومية والخاصة وعدم الإفصاح عن المعلومات وسريتها يساهم في تفاقم الظاهرة وانتشارها ، كما يمثل عدم تشجيع مشاركة المجتمع المدني ووسائل الاعلام في التوعية بمفاهيم الفساد ومنعها مؤشرا خطيرا في استفحال هذه الظاهرة باعتبار هذه القنوات أحد الركائز الهامة في دعم مؤسسات الدولة في حمايتها من الفساد خصوصا في المجتمعات الديمقراطية.

آثار الفساد

لم يأخذ موضوع الفساد في السابق اهتماماً جدياً ودراسته على المستوى الدولي لوضع معالجات رامية للحد من انتشاره حتى بدأ التركيز على التنمية الاقتصادية في الدول الفقيرة في العقود الأخيرة من القرن الماضي، حيث بدأت منظمات التنمية الدولية وعلى رأسها البنك الدولي في رصد المؤثرات المتزايدة للفساد وكانت من أبرز تلك المؤشرات ما يلي:

- تضخم الكلفة الإجمالية للفساد حول العالم بنحو ٢,٦ تريليون دولار سنويا بما يعادل ٢٪ من الناتج الاجمالي العالمي.(١)
- ارتفاع نسبة الفقر إلى ٢٢ ٪ من سكان العالم الذين يعيشون على مدخول ما قيمته (١,٢٥) دولارا في اليوم أو أقل، أي أنه أكثر من خُمس سكان العالم يعيشون تحت خط الفقر. (٢)
- زيادة الصراعات والخلافات في أجهزة الدول وترهل الأنظمة الإدارية وتفشي الواسطة والمحسوبية والتعدي على المال العام.

ونتيجة لتلك المؤشرات بدأت التأثيرات الخطيرة للفساد تنال من عدة مجالات في الدول والمجتمعات والتي جاءت نتائجها على النحو التالي:

- السياسية:

- تشويه الدور المطلوب من الحكومة بشأن تنفيذ السياسة العامة للدولة وتحقيق مستهدفات خطط التنمية.
- تراجع ثقة أفراد المجتمع بالقانون ومؤسسات الدولة .
- اضعاف كل جهود الإصلاح المعززة للديمقراطية بما يتزعزع معه الاستقرار السياسي.
- إقصاء الكفاءات الوظيفية الوطنية المستحقة من الوصول للمناصب القيادية بما يزيد من حالة السخط بين الأفراد ونفورهم من التعاون مع مؤسسات الدولة.
- إعاقة وتقويض كافة الجهود الرقابية على أعمال الحكومة والقطاع الخاص.

---

(1) Juan, Y. (2014). "The Rationale for Fighting Corruption". Paris, France: CleanGovBiz Initiative Organization for Economic Co-Operation and Development

(2) Martin, R. (2010). "World Bank's $1.25/day poverty measure- countering the latest criticisms". Washington, DC: World Bank. Retrieved August 6, 2017, http://econ.worldbank.org

- الاقتصادية:

- إعاقة النمو الاقتصادي مما يقوض كل مستهدفات خطط التنمية طويلة وقصيرة الأجل.
- إهدار موارد الدولة أو على أقل تقدير سوء استغلالها بما يعدم الفائدة المرجوة من الاستغلال الأمثل.
- هروب الاستثمارات الوطنية للخارج وعدم استقطاب الأجنبية للداخل وذلك لغياب الحوافز.
- الإخلال بالعدالة التوزيعية للدخول والموارد وإضعاف الفعالية الاقتصادية وازدياد الهوة بين الفئات الغنية والفقيرة.
- اضعاف الإيرادات العامة للدولة نتيجة التهرب من دفع الجمارك والضرائب والرسوم باستخدام الوسائل الاحتيالية والالتفاف على القوانين النافذة.
- التأثير السلبي لسوء الإنفاق العام لموارد الدولة عن طريق اهدارها في المشاريع الكبرى بما يحرم قطاعات هامه مثل الصحة والتعليم والخدمات من الاستفادة من هذه الموارد.
- تدني كفاءة الاستثمارات العامة وإضعاف مستوى الجودة في البنية التحتية العامة بفعل الرشاوي التي تدفع للتغاضي عن المواصفات القياسية المطلوبة.

- الاجتماعية:

- اضعاف النسيج الاجتماعي وإشاعة روح الكراهية بين طبقات وفئات المجتمع نتيجة عدم العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص.
- التأثير على استقرار الاوضاع الامنية والسلم الاجتماعي.
- تراجع ثقة افراد المجتمع بدور مؤسسات الدولة في محاربة الفساد مما يؤثر على قيم المواطنة.

وفي هذا الإطار ساهم البنك الدولي بوضع مجموعة من الاستراتيجيات بهدف مساعدة الدول على مواجهة الفساد والحد من أثاره السلبية على عملية التنمية الاقتصادية، كما قامت المنظمات الدولية باتخاذ اجراءات وبذل جهود من شأنها الحد من انتشار الفساد وربط منح قروضها والقيام باستثماراتها عبر اتخاذ الدول إجراءات فعّاله للحد من الفساد وتناميها.

الفساد من منظور الشريعة الإسلامية

جاء الدين الإسلامي الحنيف بالأسس العامة التي تساهم في محاربة الفساد، من خلال تعزيز ونشر الأخلاق الحميدة ترسيخ القيم الفاضلة وشجع عليها مؤكدا على هذه الأخلاقيات كمبدأ لتقويم الأفراد والمجتمعات وسلوكياتهم، ويقضي على كل مظاهر الفساد الاقتصادية والاجتماعية ويوصل بدلا منها كل ما هو حسن وكل ما من شأنه أن ينهض بالأمم.

ويعد الفساد مخالفة صريحة للأمر الإلهي كما جاء بكتاب الله عز وجل وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم، فهو دليل على ضعف الوازع الديني لدى الفاسد والمفسد، ولهذا فإن الإسلام يعمل على تنمية وتقوية الوازع الديني لدى كل أفراد المجتمع حتى يكون محفزا لمنع المرء من ممارسة الفساد وارتكاب جرائمه.

وربطت الشريعة الإسلامية بين الفساد ومضادها في الحياة وهو الإصلاح، كما قال تعالى (وَلاَ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلاَحِهَا وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا إِن رَحمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ (٥٦).

وفي صحيح مسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (لاَ يَسْتَرْعِي اللَّهُ عَبْدًا رَعِيَّةً يُموتُ حِينَ يَمُوتُ وَهُوَ غَاشٌّ لَهَا، إِلّاَ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الجَنَّةَ).

كما استعرضت الشريعة الإسلامية مظاهر الفساد ومسبباته وتحريمه والنهي عنه بكافة صورة وأشكاله مثل الغش والتدليس وشهادة الزور والرشوة وعدم حفظ الأمانات والمسئولية للراعي والرعية.

كما شجعت على تغليب مصالح الأمة ودرء المفاسد كمقصد شرعي وأكدت على أهمية الإصلاح والتقوى الإيمانية للحماية من الوقوع في الفساد وعندما يتعرض الإسلام لمشكلة من المشاكل فإنه يعالجها بطريقة حكيمة ومنطقية إذا ما أحسن الانسان فهمه والربط بين العمل والعبادة.

ولقد وردت كلمة الفساد في أكثر من (٥٠) موضعا بالقرآن الكريم وفي مناسبات مختلفة داعية النفس البشرية للوقاية منه، كما عمدت الشريعة الإسلامية لمعالجات واسعة لمفهوم الفساد منه الأخلاقي والعقائدي والعقابي وتدرج الخطاب الديني بتناول هذه القضية ابتداء من الدعوة لتعزيز الإيمان بالنفوس وتهذيب الأخلاقيات وصولا للآثار الخطيرة المترتبة على تفشي الفساد ومظاهره بالمجتمع المسلم، وعليه حددت الشريعة الإسلامية عدد من التدابير الوقائية المتمثلة بالعقوبات الشرعية للمفسدين.

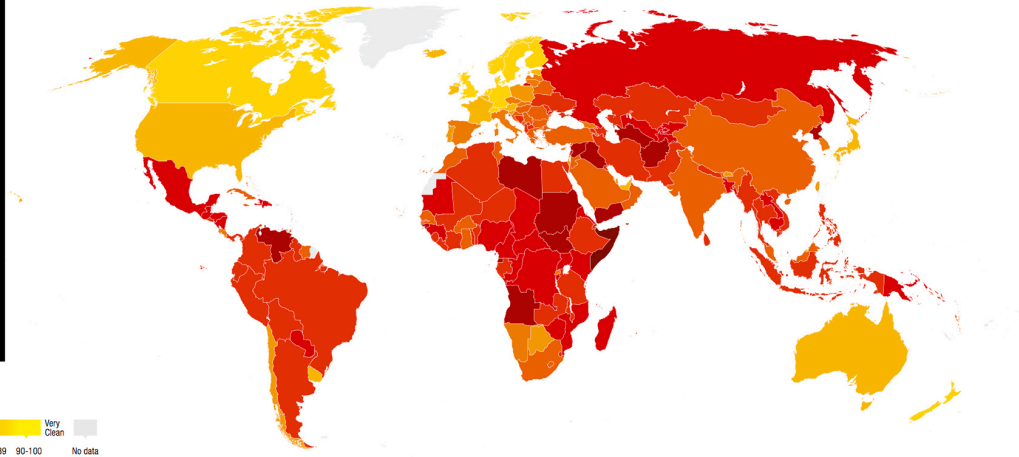
مؤشرات قياس الفساد

توجد عدة طرق غير مباشرة لقياس مظاهر الفساد ومدى تفشيه في المجتمعات والمؤسسات، وتعتمد طرق الكشف عن الفساد على مصادر متعددة منها الأجهزة الرقابية بالدولة وتسليط وسائل الإعلام الضوء على عدد من مظاهر الفساد وتفشيه في الأجهزة والمؤسسات المختلفة وكشف مظاهر الفساد من خلال الحملات الإعلامية المركزة . هذا إضافة إلى دراسة التقارير الفنية والرقابية للحالات الصادرة من بعض الأجهزة الرقابية في الدولة نحو بعض الجهات والإدارات التي يحتمل انتشار الفساد فيها ، وتقوم منظمة الشفافية الدولية وهي منظمة غير حكومية بقياس مستوى الفساد في الدول عبر مؤشر مدركات الفساد (Corruption Perceptions Index)، حيث أن هذا المؤشر هو عبارة عن مصطلح دولي أصدرته المنظمة عام ١٩٥٥ ، ويقوم على ترتيب الدول حول العالم بناء على مدركات الفساد لدى مؤسسات القطاع العام في هذه الدول ويعتمد في نتائجه على مصادر مستقلة، ويرمز له اختصاراً (CPI) ويتدرج المقياس من (صفر) إلى (١٠٠)، حيث تعادل الدرجة (صفر) أعلى مستوى من الفساد المدرك، في حين تعادل الدرجة (١٠٠) أدنى مستوى من الفساد المدرك.

TRANSPARENCY INTERNATIONAL
the global coalition against corruption

CORRUPTION PERCEPTIONS INDEX 2017

The perceived levels of public sector corruption in 180 countries/territories around the world.



RANK	COUNTRY/TERRITORY	SCORE
1	New Zealand	89
2	Denmark	88
3	Finland	85
3	Norway	85
3	Switzerland	85
6	Singapore	84
6	Sweden	84
8	Canada	82
8	Luxembourg	82
8	Netherlands	82
8	United Kingdom	82
12	Germany	81
13	Australia	77
13	Hong Kong	77
13	Iceland	77
16	Austria	75
16	Belgium	75
16	United States	75
19	Ireland	74
20	Japan	73
21	Estonia	71
21	United Arab Emirates	71
23	France	70
23	Uruguay	70
25	Barbados	68
26	Bhutan	67
26	Chile	67
28	Bahamas	65
29	Portugal	63
29	Qatar	63
29	Taiwan	63
32	Brunei Darussalam	62
32	Israel	62
34	Botswana	61
34	Slovenia	61
36	Poland	60
36	Seychelles	60
38	Costa Rica	59
38	Lithuania	59
40	Latvia	58
40	Saint Vincent and the Grenadines	58
42	Cyprus	57
42	Czech Republic	57
42	Dominica	57
42	Spain	57
46	Georgia	56
46	Malta	56
48	Cabo Verde	55
48	Rwanda	55
48	Saint Lucia	55
51	Korea (South)	54
52	Grenada	52
53	Namibia	51
54	Italy	50
54	Mauritius	50
54	Slovakia	50
57	Croatia	49
57	Saudi Arabia	49
59	Greece	48
59	Jordan	48
59	Romania	48
62	Cuba	47
62	Malaysia	47
64	Montenegro	46
64	Sao Tome and Principe	46
66	Hungary	45
66	Senegal	45
68	Belarus	44
68	Jamaica	44
68	Oman	44
71	Bulgaria	43
71	South Africa	43
71	Vanuatu	43
74	Burkina Faso	42
74	Lesotho	42
74	Tunisia	42
77	China	41
77	Serbia	41
77	Suriname	41
77	Trinidad and Tobago	41
81	Ghana	40
81	India	40
81	Morocco	40
81	Turkey	40
85	Argentina	39
85	Benin	39
85	Kosovo	39
85	Kuwait	39
85	Solomon Islands	39
85	Swaziland	39
91	Albania	38
91	Bosnia and Herzegovina	38
91	Guyana	38
91	Sri Lanka	38
91	Timor-Leste	38
96	Brazil	37
96	Colombia	37
96	Indonesia	37
96	Panama	37
96	Peru	37
96	Thailand	37
96	Zambia	37
103	Bahrain	36
103	Côte D'Ivoire	36
103	Mongolia	36
103	Tanzania	36
107	Armenia	35
107	Ethiopia	35
107	Macedonia	35
107	Vietnam	35
111	Philippines	34
112	Algeria	33
112	Bolivia	33
112	El Salvador	33
112	Maldives	33
112	Niger	33
117	Ecuador	32
117	Egypt	32
117	Gabon	32
117	Pakistan	32
117	Togo	32
122	Azerbaijan	31
122	Djibouti	31
122	Kazakhstan	31
122	Liberia	31
122	Malawi	31
122	Mali	31
122	Nepal	31
122	Moldova	31
130	Gambia	30
130	Iran	30
130	Myanmar	30
130	Sierra Leone	30
130	Ukraine	30
135	Dominican Republic	29
135	Honduras	29
135	Kyrgyzstan	29
135	Laos	29
135	Mexico	29
135	Papua New Guinea	29
135	Paraguay	29
135	Russia	29
143	Bangladesh	28
143	Guatemala	28
143	Kenya	28
143	Lebanon	28
143	Mauritania	28
148	Comoros	27
148	Guinea	27
148	Nigeria	27
151	Nicaragua	26
151	Uganda	26
153	Cameroon	25
153	Mozambique	25
155	Madagascar	24
156	Central African Republic	23
157	Burundi	22
157	Haiti	22
157	Uzbekistan	22
157	Zimbabwe	22
161	Cambodia	21
161	Congo	21
161	Democratic Republic of Congo	21
161	Tajikistan	21
165	Chad	20
165	Eritrea	20
167	Angola	19
167	Turkmenistan	19
169	Iraq	18
169	Venezuela	18
171	Korea (North)	17
171	Equatorial Guinea	17
171	Guinea Bissau	17
171	Libya	17
175	Sudan	16
175	Yemen	16
177	Afghanistan	15
178	Syria	14
179	South Sudan	12
180	Somalia	9

#cpi2017

خريطة مؤشر مدركات الفساد لدول العالم الصادر من منظمة الشفافية الدولية عام (٢٠١٧)

الفصل الثاني:
التدابير الوقائية لمكافحة الفساد

تمثل برامج الوقاية أحد أهم الآليات التي تساهم في الحد من الفساد ومنع أسبابه، إذا استطعنا أن نضع سبل وقائية تمنع وقوع جرائم الفساد فهذا يعد خطوة استباقية تعزز مكافحة الفساد وخصوصا على المدى الطويل، ومن هذا المنطلق خصصت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الفصل الثاني متضمناً التدابير الوقائية لمكافحة الفساد لأهميته الكبيرة.

وتمثل التدابير الوقائية أحد الأدوات الهامة في التصدي للفساد ومن أسبابه ، بحيث تكون تلك التدابير على هيئة سياسات تمارس لمكافحة الفساد عبر إنشاء هيئات مكافحة الفساد أو الأجهزة الرقابية الأخرى بشكل مستقل لضمان تعزيز النزاهة والشفافية. وتحفيز جميع أفراد المجتمع بالمساهمة نحو منع الفساد عبر تعزيز مشاركة المجتمع المدني ورفع الوعي العام بالفساد وسبل الوقاية منه ومنع أسبابه.

انفاذ القانون

تعد ملاحقة مرتكبي الفساد وحرمانهم من الاستفادة من عائد جرائهم ومن العودة إلى ارتكاب هذه الجرائم مستقبلاً من الرسائل الواجب إيصالها للجميع وأن الجريمة لابد من ملاحقتها ومعاقبة مرتكبها، ويتم تحقيق هذه الغاية عن طريق المراجعة الدائمة للتشريعات التي تضمن ذلك وتبسيط الإجراءات الخاصة بحجز ومصادرة الأموال واسترداد العائدات الناتجة عن الفساد والتوسع في استخدام أساليب التحقيق المتطورة في قضايا الفساد.

تعزيز النزاهة والشفافية

تعتبر النزاهة قيمة أخلاقية سلوكية وثقافة تهدف إلى محاربة الفساد بأنواعه وعدم الاعتداء على المال العام أو الممتلكات العامة وتتمثل في القيم المرتبطة بقيام الموظف بأداء مهامه مثل الأمانة والصدق والعناية والإتقان والحفاظ على المال العام وصونه.

وتعتبر الشفافية مبدأ تنموي استثماري واقتصادي مهم يعني ضرورة الإعلان والإعلام عن الأنشطة والبرامج التي تنفذها المنظمة، بمعنى أن مصادر الدخل واضحة وأوجه الإنفاق واضحة. كما أنها تعد من أهم أسس الحوكمة التي من شأنها أن تكافح الفساد في المؤسسات الحكومية والخاصة.

لذلك فإن النزاهة والشفافية من القيم الفعالة في مكافحة الفساد، وتتطلب العمل على تأسيس مفهوم النزاهة عبر برامج إصلاح شاملة تحظى بدعم سياسي وإعلامي قوي، يقوم على تشخيص المشكلة ومعالجة أسبابها وتعاون الأجهزة الحكومية مع الخاصة والمجتمع على حد سواء، للعمل على إرساء المبادئ والقيم الأخلاقية للمجتمع وتعزيز مفهوم النزاهة والشفافية على قاعدة الشراكة في محاربة الفساد، ويؤدي ترسيخ قيم النزاهة والشفافية في المجتمعات إلى تحقيق تنمية مستدامة وتحسين نوعية الحياة للمواطنين وسيادة القانون من جهة، ومن جهة أخرى جعل الفساد عالي التكلفة ومنخفض الربحية.

التعاون مع المؤسسات الحكومية

يقوم جوهر عمل السلطة التنفيذية على تقديم الخدمات العامة للجمهور وفق الإمكانيات المتاحة لها، ولضمان مكافحة الفساد والوقاية منه في أعمال المؤسسات الرسمية الحكومية يجب التأكد من أن اجراءات وآليات اتخاذ القرار تتم بطريقة شفافة وواضحة بعيداً عن أي اعتبارات إلا وفق ما يقتضيه القانون، الأمر الذي يقتضي التعرض لمفهوم الشفافية ومؤشراتها فيما يخص إجراءات تقديم الخدمات، والإفصاح للجمهور عن السياسات العامة المتّبعة، وبخاصة السياسات المالية العامة، وحسابات القطاع العام، وكيفية إدارة الدولة من قبل القائمين عليها بمختلف مستوياتهم، وتساهم كذلك في الحد من السياسات والاجراءات غير المعلنة أو السرية التي تتسم بالغموض وعدم مساهمة الجمهور فيها بشكل واضح. لهذا تعتبر الشفافية هي الإفصاح عن أفعال الوزارات الحكومية المختلفة والمؤسسات الخاصة التي يتضمن عملها تأثيراً على مصلحة الجمهور ويمكن رصد عدد من المؤشرات الضرورية لضمان شفافية المؤسسة التي تعنى بالشأن العام:

- توافر وثائق واضحة حول أهداف المؤسسة، وفلسفة عملها، وبرامجها، وإتاحتها للجمهور.
- توفير معلومات للجمهور حول النظام الأساسي والهيكل التنظيمي للمؤسسة، وكذلك نظام الموظفين، وميزانية المؤسسة وتمويلها وعلاقتها.

من خلال ذلك نستطيع القول بأن جوهر الشفافية يستند إلى التدفق الحر للمعلومات، وإنها تتيح للمعنيين بمصالح معينة أن يطلعوا مباشرة على العمليات والإجراءات والمعلومات المرتبطة بهذه المصالح، وتوفر لهم معلومات كافية تساعدهم على فهمها ومراقبتها. ولكي تكون المؤسسات المستجيبة لحاجات الناس ومشاكلهم منصفة يجب عليها أن تكون شفافة، وأن تعمل وفقاً لسيادة القانون، فإصلاح مؤسسات الدولة وجعلها أكثر كفاءة ومساءلة وشفافية يعد ركناً أساسياً من أركان الحكم الصالح.

تشجيع دور منظمات المجتمع المدني:

إن اتخاذ التدابير الوقائية الكفيلة بمشاركة منظمات المجتمع المدني في التعريف بمخاطر الفساد وآثاره على المجتمع وتوسيع دورها في الأنشطة المناهضة للفساد ومكافحته تعتبر من الاليات التي أشارت لها الاتفاقية لتشجيع الدول الأعضاء في مكافحة الفساد وتعزيز قيم النزاهة والشفافية بالمجتمع، وتتميز منظمات المجتمع المدني بدورها الفعال بالمجتمع انطلاقاً من أهدافها في توعية المجتمع وتثقيفه وبناء تغيير اجتماعي ايجابي وفق رؤية ثقافية ومبادئ وطنية، ويمكن تصنيف منظمات المجتمع المدني لما يلي:

• المنظمات الأهلية

يشير مفهوم المنظمات الأهلية غير الحكومية المعروفة اختصاراً (NGOs) إلى جملة من المبادرات الاجتماعية التطوعية التي تنشط في مجالات مختلفة مثل الخدمات الاجتماعية، المساعدات الخيرية خدمات التعليم، الصحة والثقافة.

ويتحدد موقع هذه التنظيمات بين الدولة من جهة، والقطاع الخاص الهادف للربح من جهة أخرى، وتتكون بناء على اهتمام عام مشترك لتحقيق منافع جمعية.

تلعب المنظمات الأهلية دوراً مهماً في بناء ثقافة مجتمعية وقيم وممارسات، أساسها احترام مبدأ المواطنة، الحفاظ على المال العام، المشاركة الواسعة في الشأن العام، مكافحة الفساد ومحاسبة الفاسدين، وذلك من خلال حرية العمل الأهلي واستقلاله بحيث يؤدي ذلك إلى رفع مستوى الوعي العام بمكافحة الفساد، مكافحة الفساد داخل العمل الأهلي والضغط والتعبئة والتأثير للإصلاح ومكافحة الفساد.

- **القطاع الخاص**

القطاع الخاص هو كل ما يملكه المواطنون متفرقين، ويديرونه بمعرفتهم ووسائلهم، تحت مظلة سلطة الدولة ورقابتها. وعليه فإن كل مؤسسة تعمل في أيّ من القطاعات الصناعية أو التجارية أو الخدمية، يمكن القول بأنها تنتمي إلى القطاع الخاص، بحيث لا يتقاضى أفرادها دخلاً من خزينة الدولة.

لذلك فإن القطاع الخاص بات اليوم جزءاً من المجتمع المدني، أكثر مما كان عليه في الماضي، وأصبحت بذلك بعض شركات القطاع الخاص واعية لهذه المسؤولية وتتصرف وفق قواعدها، بعيداً عن الفكرة التقليدية بأن رأس المال الخاص يسعى لتعظيم الثروة والمنفعة الذاتية من خلال تشجيع بعض العاملين فيه إلى المبادرة لتقديم الرشوة أو الاغراءات لإفساد الموظف العام، لذلك سعت بلدان كثيرة إلى بناء هياكل قانونية وتنظيمية ومؤسسية، تساعد على تحقيق العدالة في توزيع الثروة بين فئات المجتمع المختلفة، وتعمل على حماية حقوق المواطنين العاديين من استغلال ذوي النفوذ والسطوة.

توعية وتثقيف المجتمع

للتوعية والتثقيف بمخاطر الفساد وسبل مكافحته دورا هاما في تحصين المجتمع ووقايته من آثاره وسبل منعه إضافة إلى تعزيز السلوك الأخلاقي بمفاهيم النزاهة والشفافية وتنظيم المسئولية المشتركة بين أفراد المجتمع ومؤسسات الدولة للمساهمة في الحد من آفة الفساد، ولتحقيق تلك المقاصد يشجع استخدام ما يلي:

توعية المجتمع

رفع وعي المجتمع وتوعيته وتبصرته بمخاطر الفساد وآثاره من خلال الوسائل التالية:

- الإعلامية:

للوسائل الإعلامية دور مؤثر في مكافحة الفساد وتوعية وتثقيف المجتمع عن طريق تسليط الضوء على ظواهر الفساد وتنظيم حملات توعية للرأي العام تجاه مخاطر الفساد وأنواعه وآثاره ونشر الدراسات التخصصية ذات الصلة بالفساد وطرق العلاج الوقائية والحلول العملية للحد منه

بالإضافة إلى المتابعة الدورية للبرامج المتخصصة وتغطية الندوات والمؤتمرات والأخبار مما يعزز من دورها الرقابي والتثقيفي للجمهور باعتبارها أحد أهم مصادر تلقي ونشر المعلومات.

- المؤسسات الدينية :

لدور العبادة الدينية أهميتها البالغة في تثقيف المجتمع وتوعيته تجاه مخاطر الفساد والوقاية منه ونشر ثقافة الشفافية والنزاهة انطلاقا من المفاهيم والقيم ومبادئ الدين الحنيف والذي يشجع على تنمية الوازع الديني لدى الإنسان والحد من الفساد ومظاهره والمستمدة من النصوص الشرعية والسيرة النبوية الشريفة ولها في سبيل ذلك توظيف قنواتها التوعوية كخطب الجمعة والدروس الشرعية والمعاهد الدينية والبحوث والدراسات الشرعية.

- التعليم :

تمثل البرامج التعليمية أحد الأدوات الهامة لمكافحة الفساد باعتبارها المعنية بالتوجيه والتثقيف لكافة أجيال المجتمع بمختلف مراحله العمرية إضافة للدور الاجتماعي الذي تقوم به المدارس والجامعات في خلق بيئة إيجابية تنعكس آثارها على الطلاب وتوظف برامج التعليم لأجل مكافحة الفساد من خلال المحاضرات والدروس التعليمية والمناهج الدراسية وما تتضمنه الرسائل التعليمية الموجهة للطلبة.

مفهوم المواطنة

يعد مفهوم المواطنة في الوقت الراهن من المفاهيم الأكثر أهمية، فهو متجدد ومتغير بشكل مستمر لأنه نتاج البيئة الثقافية والوطنية التي ينشأ فيها الفرد، فالمواطنة ليست مجموعة من الحقوق والواجبات كما يرغب البعض في تحديدها، كما أنها ليست ذات طابع سياسي قانوني، بل هي أساس العلاقات الاجتماعية بين المواطنين والجماعات في الدولة، وهي ترسيخ للعيش المشتركة بين الأفراد تحت تنظيم سياسي واحد.

وتمثل مكافحة الفساد جزءاً هاماً في عملية تعزيز مفهوم المواطنة، حيث أنها لم تعد محصورة في مكان أو زمان أو ممارساً من فئة معينة من الناس دون غيرها أو هيئة أو مؤسسة، بل أصبح ظاهرة مجتمعية ومؤسسية تنذر بالكثير من الكوارث على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي أو التعليمي.

لذلك تبنت دولة الكويت الخيار الديمقراطي بقيام نظام الدولة على أسس وقواعد قانونية دستورية كما تنص المادة (٦) من الدستور لعام ١٩٦٢ "نظام الحكم في الكويت ديموقراطي، السيادة فيه للأمة مصدر السلطات جميعاً" والمادة (٢٩) كذلك التي نصت على أن "الناس سواسيه في الكرامة الإنسانية، وهم متساوون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة. لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين" وهما أهم شرطين من شروط المواطنة الحديثة.

أبرز العوامل التي تساهم في تفعيل دور المواطنة:

- غرس مفاهيم النزاهة والشفافية في المجتمع وتطوير مناهج التعليم من أجل ترسيخ وإحياء روح المواطنة لاسيما في الوسط الشبابي وتنمية روح الانتماء، ونشر الوعي والأخلاق الفاضلة بين مكونات المجتمع.
- نشر ثقافة التسامح والمحبة وتعزيز المواطنة الصالحة والاستغلال الأمثل للحريات العامة.
- محاربة الفساد المالي والاداري عبر إنشاء جهاز مختص بذلك كهيئة مكافحة الفساد على سبيل المثال.
- تعزيز روح المواطنة الكاملة من خلال المشاركة السياسية في صناعة القرار وتفعيل الرقابة من قبل المواطن ومؤسسات المجتمع المدني.
- تنمية الحس الوظيفي وتعزيزه لدى المجتمع والحفاظ على المال العام .

وبهذا يصبح الفساد سلوكاً عاماً، يسعى رموزه إلى انتهاك قواعد السلوك الاجتماعي، وانتهاكاً صارخاً للمصلحة العامة، أما المواطنة وقبل كل شيء هي شعور بالانتماء إلى جسم سياسي اسمه الدولة، يكفل حقوقاً، ويرتب واجباتٍ متساوية بين المواطنين، بمعنى آخر تعتبر المواطنة على أنها قيم وسلوك، وتربية وآداب، وأخلاق وتكوين حضاري، فهي تتضمن حبّ الوطن والتعلق به، وبهذا المعنى تتطلب التزامات أخلاقية واجتماعية نحو المجتمع والأمة.

النتائج المترتبة على مكافحة الفساد

قام الباحثين على وضع وتأسيس إطار عمل مؤسسي لتطويق المشكلة وعلاجها من خلال خطوات جدية محددة ، لمكافحة الفساد بكل صوره ومظاهره والعمل على تعجيل عملية التنمية الاقتصادية من خلال إعداد الدراسات والبحوث اللازمة متابعة ومعالجة الفساد المالي والإداري وعلى إنشاء جهاز لمكافحة الفساد حماية للمجتمع من الآثار المترتبة عليه. ويمكن قياس مدى فاعلية عمليات مكافحة الفساد عبر تحقيقها للعديد من النتائج وهي:

1 - الحفاظ على حقوق المواطنين:

انسجاماً مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، حيث تهدف إلى مكافحة الفساد الإداري والمالي وتعزيز قيم النزاهة والشفافية مما يحقق مصلحة المجتمع بشكل عام والمواطن بشكل خاص.

2 - الحفاظ على الأمن والاستقرار:

يأتي تحقيق الأمن الداخلي في المجتمع من أولويات الواجبات الملقاة على السلطات العامة، وأن تفشي الفساد يخلق بيئة عدم الاستقرار في المجتمع على كافة النواحي السياسية أو الاقتصادية.

3 - الحفاظ على قيمة العمل الوظيفي:

الكشف عن جرائم الفساد في الدوائر الرسمية وغير الرسمية واحالة مرتكبيها إلى السلطات المختصة يساهم في الحفاظ على استمرارية الوظيفة سواء العامة أو الخاصة مما يحقق الاستقرار الوظيفي ويعود بذلك إلى تعزيز الاستقرار الأسري للموظف.

4 - توفير البيئة السليمة والمناسبة للاستثمار:

إن توفير البيئة السليمة يساهم في تعزيز الاستثمار داخل الدولة مما يدفع القطاع العام أو القطاع الخاص إلى الاستثمار، كما سيؤدي إلى جذب الاستثمار الأجنبي داخل الدولة مما يحقق النهوض الاقتصادي.

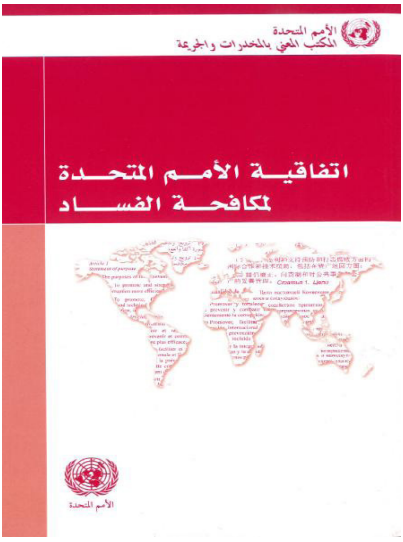
5 - تطوير التشريعات القانونية:

الكشف عن مواقع الفساد أو أسبابها يؤدي إلى معرفة الفراغ أو الخلل في بعض النصوص القانونية، فهناك جرائم ترتكب بسبب الفراغ التشريعي لبعض القوانين، حيث أنه لابد من إيجاد أو تعديل نصوص قانونية تتناسب وتتلاءم مع التطور العلمي والتكنولوجي والاقتصادي.

الفصل الثالث
الجهود الدولية والمحلية في مكافحة الفساد

قد حظي موضوع مكافحة الفساد باهتمام الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، الذي سعى في سبيل مكافحة هذه الظاهرة وتدارك مخاطرها إلى وضع استراتيجية دولية شاملة ومستدامة لمكافحته بحيث كانت مكافحة الفساد تعتبر ضمن مجال اختصاص حكومة كل دولة بمفردها، وأصبحت الآن شأن المجتمع الدولي.

الجهود الدولية (الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد)



أدت جهود الأمم المتحدة الحثيثة في التصدي لظاهرة الفساد، إلى صدور قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (٦١/٥٥) في ٤ ديسمبر ٢٠٠٠ ، وعليه تم إنشاء لجنة متخصصة للتفاوض بشأن صك قانوني دولي فعال لمكافحة الفساد.

وبتاريخ ٣١ أكتوبر ٢٠٠٣ صدر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (٤/٥٨) باعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

كما طالب وحث القرار المجتمع الدولي ومنظمات التكامل الاقتصادية الإقليمية على اعتماد الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد، التي عرضت للتوقيع في ١٠ / ١٢ / ٢٠٠٣ ، في مدينة ميريدا المكسيك، ودخلت حيز النفاذ بتاريخ ١٤ / ١٢ / ٢٠٠٥ ، لتصبح بذلك أول اتفاقية دولية عامة معنية ومختصة بحصر مجموع التدابير وحصر الإجراءات الواجب على المجتمع الدولي والدول اتخاذها والإلتزام بها، لضمان مكافحة الفساد والقضاء عليه.

وتكمن أهمية هذه الاتفاقية بأنها تمثل اتفاقاً رسمياً موقعاً من معظم دول العالم تمثل أداة وقائية، وتتضمن آليات مراجعة داخلية وخارجية، تمكن من تقويم نظام النزاهة في كل دولة من الدول المنضمة إليها.

وتجسد الوثيقة الرؤية والاستراتيجية الدولية لمجموعة من التدابير والإجراءات الواجب اتخاذها لمكافحة الفساد، فضلا عن أفعال الفساد الواجب على أعضاء المجتمع الدولي تجريمها والملاحقة والمساءلة عليها.

وتتألف اتفاقية مكافحة الفساد من (٧١) مادة قانونية، مقسمة على ثمانية فصول، تضمنت مجموع التدابير والاجراءات الواجب على الدول الأطراف إعمالها وتطبيقها من أجل تطوير منظومتها القانونية والإدارية والقضائية، وتمكينها في مجال مكافحة الفساد.

ومن الأهمية بمكان التوقف أمام مجموع السياسات والتدابير والالتزامات التي اقتضت هذه الاتفاقية من الدول تنفيذها والتي ترمي إلى تعزيز التشريعات وتفعيل تدابير مكافحة الفساد وهي كالتالي:

- عدم استخدام الحصانة كمعوق في وجه المساءلة والملاحقة على جرائم الفساد.
- إطالة مدد التقادم بالنسبة لمهل رفع الدعاوي أو استكمال الإجراءات الجزائية في قضايا الفساد.
- مراعاة خطورة جرائم الفساد حال الأخذ بمبدأ العفو الخاص.
- تبني تدابير احترازية تجيز تنحية الموظف المتهم بجرائم الفساد أو وقفه عن العمل أو نقله.
- حرمان المدان في جرائم الفساد مؤقتاً من تولي بعض المناصب.
- المصادرة للأموال المتحصل عليها من جرائم الفساد، أو المستخدمة في ارتكاب جرائم الفساد.
- حماية الشهود والخبراء والضحايا.
- حماية المبلغين عن جرائم الفساد.

كما بينت الاتفاقية في مجملها السياسات المثالية التي يجب أن تتبناها الحكومات للوصول إلى أفضل حالة تقربها من الوضع المثالي للحكومات الصالحة والرشيدة. ومن أهم ما تضمنته الاتفاقية من أحكام، مجموع السياسات والتدابير الوقائية الواجب على الدول مراعاتها والأخذ بها لمنع وقوع الفساد، ولعل أهم هذه التدابير(٣):

١ – المراجعة المستمرة لمنظومتها التشريعية وتدابيرها الإدارية الخاصة بمكافحة الفساد.

٢ – ضمان الكفاءة والشفافية في شغل الوظائف العامة.

٣ – وضع الدول الأطراف لمدونات قواعد سلوك الموظفين العموميين.

(3) اتفاقية مكافحة الفساد من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في 31 أكتوبر 2003 من قبل قرار(58 /4)

٤ – حماية المبلغين عن الفساد.
٥ – تبني تدابير تأديبية بحق الموظفين المخالفين.
٦ – شفافية نظم المشتريات العامة.
٧ – تعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الأموال العمومية.
٨ – تعزيز الشفافية في عمل الإدارة العامة.
٩ – تدعيم النزاهة ودرء فرص الفساد بين أعضاء الجهاز القضائي.
١٠ – تبني تدابير تمنع ضلوع القطاع الخاص في الفساد.
١١ – إدماج الفرد ومؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد.
١٢ – تعريف الأفراد بهيئات مكافحة الفساد.
١٣ – كشف جميع أشكال غسل الأموال وردعها.
١٤ – تبادل المعلومات على الصعيدين الوطني والدولي.
١٥ – الحرص في تبنّ سياسات الإعفاء الضريبي.

الجهود المحلية (الهيئة العامة لمكافحة الفساد - نزاهة)



كانت أولى خطوات الكويت في المشاركة مع المجتمع الدولي لمحاربة ظاهرة الفساد هي توقيعها في ٩/ ١٢ / ٢٠٠٣ على انضمامها إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي اعتمدتها الجمعية العمومية في قرارها رقم (٤/٥٨) المؤرخ ٣١ أكتوبر ٢٠٠٣ ، ومن ثم مصادقة مجلس الأمة على الانضمام إلى تلك الاتفاقية بموجب القانون رقم (٤٧) لسنة ٢٠٠٦ ، وانسجاما مع المادة (٦) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد قد جرت على أن تكفل كل دولة طرف وفقاً للمبادئ الأساسية لنظامها القانوني وجود هيئة أو هيئات حسب الاقتضاء تتولى منع الفساد صدر القانون رقم(٢) لسنة ٢٠١٦ بإنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية.

و صدر في مارس ٢٠١٦ المرسوم الأميري بتعيين رئيس وأعضاء مجلس الأمناء في الهيئة العامة لمكافحة الفساد. وانطلق المجلس بإعداد وتنظيم أعمال الهيئة وتشكيل اللوائح التنظيمية والإدارية والجهاز التنفيذي للهيئة.

وتضمن القانون إنشاء هيئة عامة مستقلة تكون مهمتها مكافحة الفساد ومنعه ودرء المخاطر ومعالجة أسبابة فضلاً عن ملاحقة مرتكبيه واسترداد الأموال والعائدات الناتجة عنه، وتعزيز مبدأ التعاون ومشاركة الدولة والمنظمات الإقليمية والدولية في مجال مكافحة الفساد، وإرساء

مبدأ الشفافية والنزاهة في المعاملات الاقتصادية والمالية والإدارية، وتفعيل مبدأ المساواة وتعزيز الدور الرقابي للأجهزة المختصة وحماية مؤسسات الدولة من التلاعب والاستغلال وسوء استخدام السلطة لتحقيق منافع شخصية ومنع الوساطة والمحسوبية التي تلغي حقاً أو تحقق باطلاً وتفعيل وتشجيع دور مؤسسات المجتمع المدني في المشاركة الفعالة والنشطة في محاربة الفساد وتوعية أفراد المجتمع بمخاطره، كما تضمن المشروع نصوصاً خاصة بالكشف عن الذمة المالية للفئات المنصوص عليها وفق القانون.

أهدافها:

- إرساء مبدأ الشفافية والنزاهة في المعاملات الاقتصادية والإدارية بما يكفل تحقيق الإدارة الرشيدة لأموال وموارد وممتلكات الدولة والاستخدام الأمثل لها.
- تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الموافق عليها بالقانون رقم (٤٧) لسنة ٢٠٠٦ .
- العمل على مكافحة الفساد ودرء مخاطره وآثاره وملاحقة مرتكبيه وحجز واسترداد الأموال
- والعائدات الناتجة عن ممارسته وفقاً للقانون.
- حماية أجهزة الدولة من الرشوة والمتاجرة بالنفوذ وسوء استخدام السلطة لتحقيق منافع خاصة ومنع الوساطة والمحسوبية.
- حماية المبلغين عن الفساد.
- تعزيز مبدأ التعاون والمشاركة مع الدول والمنظمات الإقليمية والدولية في مجالات مكافحة الفساد.
- تشجيع وتفعيل دور مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد وتوعية أفراد المجتمع بمخاطره وتوسيع نطاق المعرفة بوسائل وأساليب الوقاية منه.

اختصاصاتها:

- وضع استراتيجية وطنية شاملة للنزاهة والشفافية ومكافحة الفساد وإعداد الآليات والخطط
- والبرامج المنفذة لها، ومتابعة تنفيذها مع الجهات المعنية.
- تلقّي التقارير والشكاوى والمعلومات بخصوص جرائم الفساد المقدمة إليها ودراستها وفي حال
- التأكد من أنها تشكل شبهة جريمة يتم إحالتها إلى جهة التحقيق المختصة.
- تلقي إقرارات الذمة المالية وتشكيل اللجان لفحصها.
- حماية المبلغين عن الفساد وذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة.
- إبلاغ الجهات المختصة لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لفسخ أي عقد تكون الدولة طرفاًفيه أو سحب امتياز أو غير ذلك من الارتباطات إذا تبين أنها قد أبرمت بناء على مخالفة لأحكام القوانين أو يجري تنفيذها بالمخالفة للعقد المبرم، وذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة.

- متابعة الإجراءات والتدابير التي تتولاها الجهات المختصة لاسترداد الأموال والعائدات الناتجة عن جرائم الفساد.
- دراسة التشريعات والأدوات القانونية المتعلقة بمكافحة الفساد بشكل دوري واقتراح التعديلات
- اللازمة عليها لمواكبة الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي صادقت عليها الكويت أو انضمت إليها وتطوير التدابير اللازمة للوقاية من الفساد وتحديث آليات ووسائل مكافحته بالتنسيق مع كافة أجهزة الدولة.
- التنسيق والتعاون مع الدول والمنظمات الخليجية والعربية والدولية ذات الصلة بمكافحة الفساد والمشاركة في البرامج الهادفة إلى منع الفساد وتمثيل الكويت في المؤتمرات والمحافل الدولية المتعلقة بمكافحة الفساد.
- دراسة وتقييم التقارير الصادرة عن المنظمات المحلية والإقليمية والدولية المتعلقة بمكافحة الفساد والاطلاع على وضع الكويت فيها واتخاذ الإجراءات المناسبة حيالها.
- التنسيق مع وسائل الإعلام لتوعية المجتمع وتبصيره بمخاطر الفساد والممارسات الفاسدة وآثارها وكيفية الوقاية منها ومكافحتها.
- اتخاذ التدابير الكفيلة بمشاركة منظمات المجتمع المدني في التعريف بمخاطر الفساد وآثاره على المجتمع وتوسيع دور المجتمع في الأنشطة المناهضة للفساد ومكافحته.
- طلب التحري من الجهات المختصة عن وقائع الفساد المالي والإداري والكشف عن المخالفات والتجاوزات وجمع الأدلة المتعلقة بها.
- إعداد قواعد بيانات وأنظمة معلومات وتبادل المعلومات مع الجهات المختصة والمنظمات المعنية بقضايا الفساد في الداخل والخارج وفقاً للتشريعات النافذة.
- الطلب من الجهات المختصة إقامة الدعاوي الإدارية والمدنية اللازمة.
- إحالة الوقائع التي تتضمن شبهة جريمة جزائية إلى جهة التحقيق المختصة مع إرفاق كافة المستندات.
- أي مهام أو اختصاصات أخرى تناط بها.

كما تختص الهيئة في النظر بالجرائم التالية:

- جرائم الاعتداء على الأموال العامة.
- جريمة الرشوة واستغلال النفوذ.
- جرائم غسل الأموال.
- جرائم التزوير والتزييف.

- الجرائم المتعلقة بإعاقة سير العدالة.
- جرائم الكسب غير المشروع.
- جرائم التهرب الجمركي.
- جرائم التهرب الضريبي.
- جرائم إعاقة عمل الهيئة أو الضغط عليها لعرقلة أدائها لواجباتها أو التدخل في اختصاصاتها أو الامتناع عن تزويدها بالمعلومات المطلوبة.
- الجرائم المنصوص عليها في قانون حماية المنافسة.
- أي جرائم أخرى ينص عليها قانون آخر باعتبارها جرائم فساد.

قطاعات الهيئة المعنية بالوقاية من جرائم الفساد والحد منها

• قطاع الوقاية:

يعني هذا القطاع في العمل على وضع التدابير الوقائية للهيئة والجهات الحكومية للعمل على مكافحة الفساد والوقاية منه من خلال ابتكار الآليات والإجراءات الكفيلة بتحقيق ذلك.
ووضع البرامج والمشاريع التوعوية بالتنسيق والتعاون مع وسائل الإعلام المختلفة لتوعية المجتمع وتبصيره بمخاطر الفساد والممارسات الفاسدة وآثارها وكيفية الوقاية منها ومكافحتها مع اتخاذ كافة التدابير الكفيلة بمشاركة منظمات المجتمع المدني في التعريف بمخاطر الفساد وآثاره وتوسيع دور المجتمع في الأنشطة المناهضة للفساد ومكافحته. والتعاون مع المؤسسات التعليمية ودور العبادة لنشر قيم الشفافية والنزاهة والمواطنة الصالحة والتعاون مع المؤسسات الحكومية لإعداد البرامج التوعوية العامة لما يتعلق بأنشطة الهيئة كما يختص القطاع بإجراء كافة البحوث والدراسات الإحصائية وتأسيس قواعد بيانات إحصائية للجهات والأشخاص الخاضعين لقانون إقرار الذمة المالية، والاستفادة من الدراسات الأكاديمية للإعداد ووضع الاستراتيجيات اللازمة لمكافحة الفساد.

• قطاع الذمة المالية:

يتولى القيام بالإجراءات الخاصة بالكشف عن الذمة المالية وفق ما نص عليه الباب الرابع من القانون رقم (٢) لسنة ٢٠١٦ .
وتتلخص مهام العمل في تنظيم آلية استلام إقرارات الذمة المالية من الخاضعين للقانون وفق ما نصت عليه المادة الثانية من القانون ومتابعة تحديث الإقرارات وحفظها بالإضافة إلى تشكيل لجان لفحص إقرارات الذمة المالية وفقاً للمناصب والمسميات الوظيفية للخاضعين، هذا وتقوم آلية تنظيم الفحص وفق ما نصت عليه اللائحة التنفيذية للهيئة رقم (٣٠٠) لسنة ٢٠١٦ .

- **قطاع الكشف عن الفساد والتحقيق:**

هو القطاع المعني بتلقي البلاغات بشبهات الفساد والتقارير والشكاوى والمعلومات بخصوص جرائم الفساد المقدمة إليها والتحري عنها ودراستها وفي حال التأكد من أنها تشكل شبهة جريمة يتم إحالتها إلى جهة التحقيق المختصة.

كما يختص القطاع بحماية المبلغين عن الفساد وذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة، وإبلاغ الجهات المختصة لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لفسخ أي عقد تكون الدولة طرفاً فيه أو سحب امتياز أو غير ذلك من الارتباطات إذا تبين أنها قد أبرمت بناءً على مخالفة لأحكام القوانين ويجري تنفيذها بالمخالفة للعقد المبرم وذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة.

كما يتولى القطاع متابعة الإجراءات والتدابير التي تتولاها الجهات المختصة لاسترداد الأموال والعائدات الناتجة عن جرائم الفساد، وطلب التحري من الجهات المختصة عن وقائع الفساد المالي والإداري والكشف عن المخالفات والتجاوزات وجمع الأدلة المتعلقة بها مع إحالة الوقائع التي تتضمن شبهة جريمة جزائية إلى جهة التحقيق المختصة مع إرفاق كافة المستندات والطلب من الجهات المختصة إقامة الدعاوي الإدارية والمدنية اللازمة.

الخاتمة

تعتمد الهيئة في إطار جهودها لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة والشفافية على ركيزة هامة غايتها تحقيق الأهداف المرجوة من انشاءها والتي وردت بقانون رقم (٢) لسنة ٢٠١٦ بإنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية، وهي مبادئ وأسس عامة لا تختلف عليها أية دولة تعمل على مكافحة الفساد وتسعى لتحقيق النزاهة والشفافية وهي:

١. إرساء مبدأ الشفافية والنزاهة في المعاملات الاقتصادية والإدارية بما يكفل تحقيق الإدارة الرشيدة لأموال وموارد وممتلكات الدولة والاستخدام الأمثل لها.
٢. تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الموافق عليها بالقانون رقم (٤٧) لسنة ٢٠٠٦ والاتفاقيات والمعاهدات الدولية الخاصة بمكافحة الفساد والتي يتم الموافقة عليها.
٣. العمل على مكافحة الفساد ودرء مخاطره وآثاره وملاحقة مرتكبيه وحجز واسترداد الأموال والعائدات الناتجة عن ممارسته وفقا للقانون.
٤. حماية أجهزة الدولة من الرشوة والمتاجرة بالنفوذ وسوء استخدام السلطة لتحقيق منافع خاصة ومنع الوساطة والمحسوبية.
٥. حماية المبلّغين عن الفساد.
٦. تعزيز مبدأ التعاون والمشاركة مع الدول والمنظمات الإقليمية والدولية في مجالات مكافحة الفساد.
٧. تشجيع وتفعيل دور مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد وتوعية أفراد المجتمع بمخاطره وتوسيع نطاق المعرفة بوسائل وأساليب الوقاية منه.

هذه الأهداف يلزم لتحقيقها وجود رؤية آنية ومستقبلية عمادها وضع الاستراتيجية الشاملة لتحقيق الأهداف ، وذلك من خلال وضعها في منظور شامل سعيا لتجسيد هذه الرؤية واظهارها في مجالات العمل الحكومي وتترجم إلى شيء محسوس نلمسه في تعميم الخدمات الالكترونية للحد من طول الإجراءات في التعامل ، وإيجاد الآلية السريعة في المحاسبة ، وإبراز قيم النزاهة و تكريم النماذج لرفع روح الطموح لدى الجادين و المخلصين في العمل، وذلك من خلال تعزيز الشفافية والمساءلة وتشجيع ثقافة الأداء لتمكين الموارد والطاقات البشرية ، والعمل على تطوير منظومة الخدمات الاجتماعية لتكون أكثر كفاءة وتمكينا وعدالة وقد أكدت الرؤية بشكل مفصل

إلتزاماتها تجاه مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة عبر تحقيق متطلبات منهجي ة وعملية وهي وضع استراتيجية لمكافحة الفساد تشارك جميع الجهات الحكومية والخاصة ومنظمات المجتمع المدني في تنفيذها بأدوار مختلفة وتستهدف التالي:

- العمل على الارتقاء بمستوى الأداء الحكومي، وإرساء مبادئ الشفافية والنزاهة، وتطوير الإجراءات القضائية ، ودعم الجهات المعنية بمكافحة الفساد ، ودعم منظمات المجتمع المدني.
- تعزيز الشفافية والنزاهة ومنع تضارب المصالح وتحديث التشريعات الداعمة لمكافحة الفساد
- واتساقها مع الدستور والاتفاقيات الدولية التي انضمت لها دولة الكويت.
- تدعيم الجهات المعنية بمكافحة الفساد إدارياً وفنياً ومالياً وإنماء الشعور لدى المواطن بالعدالة الاجتماعية وبخطورة الفساد.
- استمرار التعاون المحلى والإقليمي والدولي في مكافحة الفساد ، وتبادل المعلومات ، و مشاركة المجتمع المدني في مكافحة الفساد ونشر المعلومات.
- الحفاظ على حقوق الدولة وحماية المال العام.
- إعداد الدراسات عن أسباب القصور في العمل والإنتاج واقتراح وسائل تلافيها.
- متابعة تنفيذ القوانين للوقوف على تحقيق الغرض منها.
- كشف جرائم الفساد وتقديمها للجهات المختصة بالمحاكمة.
- بحث البلاغات التي يقدمها المواطنون عن مخالفة القوانين أو الإهمال في أداء واجبات الوظيفة والقيام بدورها حيال ذلك.
- الاهتمام بما تنشره الصحف من شكاوى أو تحقيقات صحفية تتناول نواحي الإهمال أو سوء الإدارة أو الاستغلال وكذلك ما تتعرض له وسائل الإعلام المختلفة في هذا المجال.
- رفع التقارير للجهات المعنية في الدولة.
- معاونة الجهاز الحكومي والهيئات العامة في انتقاء وتدريب شاغلي الوظائف القيادية. التحري عن حالات الكسب غير المشروع وعمليات غسل الأموال بالتنسيق وتبادل المعلومات مع الجهات المعنية في هذا الشأن.
- تطوير وتفعيل المنظومة التشريعية المتعلقة بالأسواق والأعمال .
- العمل على الحد من الانفاق عن طريق الحوكمة الرشيدة .

- عدم التهاون أو التسامح مطلقا مع الفساد بكل مستوياته واتخاذ كل ما هو ممكن لتفعيل
- معايير عالية من المحاسبة والمساءلة .
- المراجعة الدقيقة للهياكل والإجراءات الحكومية وتوزيع المهمات والمسؤوليات والصلاحيات
- وتطويرها ، بما يضمن الفصل الواضح بين عملية اتخاذ القرار وتنفيذه ومراقبة التنفيذ
- والعمل على إعادة هيكلة مستمرة ومرنة للأجهزة الحكومية .

المراجع

- اتفاقية مكافحة الفساد من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٣١ أكتوبر ٢٠٠٣ من قبل قرار (٥٨ /٤)

- Juan, Y. (2014). "The Rationale for Fighting Corruption". Paris, France: CleanGovBiz Initiative Organization for Economic Co-Operation and Development

- Martin, R. (2010). "World Bank's $1.25/day poverty measure- countering the latest criticisms". Washington, DC: World Bank. Retrieved August 6, 2017, http://econ.worldbank.org

- United Nations, Treat Series, vol.2349, P.4; Doc. A/58/422. https://treaties.un.org/Pages/ViewDetails.aspx?src=IND&mtdsg_no=XVIII-14&chapter=18&lang=en

الهيئة العامة لمكافحة الفساد
Kuwait Anti Corruption Authority





@nazaha_gov_kw www.nazaha.gov.kw